

وهي مسيلة عزيزة النقل فاستغرها وكذا الامه المزمجة حيث
او جينا نفقتها على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية المذكورة
من جنس طعامه وكسوته بل من غالب قوت رقيق البلدين
قمح وشعير وخبز ذلك ومن غالب ادمهم من خبز بيت وسمين
ومن غالب كسوتهم من خوقطن ووصوف لحبر الشافعي
الله عنه للمملوك نفقة وكسوته بالمعروف قال الشافعي
والمعروف عندنا المعروف لمثله ببلده ويراي حال السيد
في يساره واعساره ويستحق عليه الشريك بقدر ملكها
ولا يكفي ستر العورة لرقيقه وان لم يتأخر ولا يرد لها
فيه من الادلال والتقرير هذا ببلادنا كما قاله الفرابي
وعبره واما ببلاد السودان ونحوها فله ذلك كما في المطلب
وتسقط كفاية الرقيق عني الزمان فلا تصير ديناً عليه
الابا قراض قاض او اذنه فيه واقتصر كنفته القريب جامع
ونحوها بالكفاية ويبيع القاضى فيها ماله ان امتنع او غاب
لانه حق واجب عليه فان فقرا المالك امره القاضى ببيعه او اجاره
او اعتاقه دفعا للضرر فان لم يفعل اجرة القاضى فان لم
يتسرا اجارته باعه فان لم يشتريه احد نفق عليه من بيت
المال واما غير الرقيق من البهايم جمع بهيمة سميت بذلك لانها
لا تكلم وهي كما قاله الترمذي كل ذات اربع من دواب البر والبر
اه وفي معناه كل حيوان يحترق عليه علفها وسقيها
لحمة الروح والحبر المسمى حين دخلت امرأة النار في هرة
لاهي اطعمتها ولاهي ارسلتها تاكل من خشاش الارض نحو
الحى وكسرها اي هو امها والبراد بكفاية الدابة وصولها
لاول الشبع والري دون غايتها او يخرج بالمحترق كالمسكين
الجنس فلا يلزمه علفها بل جليها ولا يجوز له حبسها لئلا
والغريبة والكلب
المعول

قوله اي ستر العورة
ما اقل ذلك كلفه وان
عاده بقدره لا يجب
حقه الله شريحي

صلح لمنفعة لنفقتة ويجب على الام ارضاع ولها الملبا وهو يوم
بهرة وقصر الملبا النازل اول الولادة لان الولد لا يرضع بغيره
كغالب اوانه لا يقوي ولا تشتد بيئته الا به ثم بعد ارضاع اللبا
ان لم يوجد الا الام او اجنبية ويجب على الموجود منها ارضاع
ابتداء للولد ولها طلب الاجرة من ماله ان كان والا فمن تلزمه
نفقة وان وجدت الام والاجنبية لم تجز الام وان كانت في غاية
نكاح ابيه على ارضاعه لقوله تعالى وان تقاسمتهم فسترضع
له اخري واذا امتنع حصل التماس فابى رغبت في ارضاعه
وهي متكوفة اي الرضيع فليس له منعها مع وجود غيرها ما لم تكن
خاصة الاكثرون لان فيه اضرا بالولد لانها علمت اسحق عه او امر
ولبنها له اصلح ولا تزد نفقتها للرضاع وان احتاجت منه من الثروة
الى زيادة الفذ الا بقدر النفقة المختلف حال المرأة وحاجة الاجنبية
تشرع في القسمين الاخيرين وهما نفقة الرقيق والبهايم
بقوله **ونفقة الرقيق والبهايم ولحبة بقدر الكفاية**
اه **الوجوب** اه اما الرقيق فالحبر للمملوك طعامه وكسوته ولا يملك من العمل
ما لا يطبق فيكفيه طعاما وادما ويعتبر كفايته في نفسه
زهارة ورغبة وان زادت على كفاية مثله غالبا وعليه كفاية
كسوة وكذا ما يرمونه ويجب على السيد شراء ما يطهره
اذا احتاج اليه وكذا شراء تراب تيممه اذا احتاجه ويص في
المختصر علي وجوب اشباعه وان كان رقيقه كسوتها او مستحقا
مناضه بوضعية او غيرها او اعني منا ومدبراً ومستولدة
ومستاجر او معار او بقالبها المالك في الجبر ولعموم الخبر السابق
نعم الكاتب ولو فاسد الكتابة لا يجب له شئ من ذلك على
سيوره لا يستقل له بالكسب وله ذلك من نفقة ارقابه
نعم ان عجز نفسه ولم يفسخ السيد الكتابة فعليه نفقة
وهي

فلوا طمعت
فعلها الضمان
اه قال

منقول بنجيب

الوجوب اه

195

Copyrighted material